A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/5/VUT/1
23 February 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة
جنيف ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

فانواتو

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-11272 030409 060409

تنويه

هذا التقرير أعدته لجنة معنية بالاستعراض الدوري الشامل عينها سعادة وزير الخارجية، باكوا كالتونغا. وتألفت اللجنة من جون عزرا (رئيس – مكتب رئيس الوزراء)، ولاوسون جاك صامويل وماهي سيرج آلان (وزارة الخارجية)، ورولين ليزين (وزارة العمل وخدمات العمالة)، ولوي جورج فاكاران (مكتب الدولة للشؤون القانونية)، وأبيزاي توكون (وزارة الصحة العامة)، وجولي غارولیو (وزارة الأراضي والموارد الطبيعية)، وليكو جيمي (وزارة التعليم)، وماري شيم (وزارة شؤون المرأة)، ولورينا ليوسليلي (دائرة الإصلاحيات). وتودّ اللحنة المعنية بالاستعراض الدوري الشامل أن تعرب عن امتنانها لأصحاب المصلحة الكُثُر في الحكومة الذين أسهموا بسخاء في هذا التقرير. ونشكر كذلك وزارة الخارجية ووزارة العمل ومكتب الإحصاءات الوطنية على دعمها المستمر في إعداد هذا التقرير. كما نودّ الإعراب عن تقديرنا لمديرينا العامين ومديرينا ولسعادة وزير الخارجية على إتاحة هذه الفرصة الرائعة لنا لإطلاع العالم على المزيد بشأن حالة حقوق الإنسان في فانواتو.

أولاً – المنهجية

ألف – لجنة الاستعراض الدوري الشامل

١- لصياغة هذا التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان، عيّنت حكومة فانواتو، من خلال سعادة وزير الخارجية باكوا كالتونغا، بعض المسؤولين الحكوميين في لجنة سُمّيت لجنة الاستعراض الدوري الشامل.

٢- وهؤلاء المسؤولون الحكوميون هم مسؤولون في وزارات ومكاتب حكومية مختلفة هي:

وزارة الخارجية

وزارة العمل وخدمات العمالة

وزارة الصحة

دائرة الإصلاحيات

وزارة شؤون المرأة

مكتب الدولة للشؤون القانونية

مكتب رئيس الوزراء

وزارة التعليم

وزارة الأراضي والموارد الطبيعية

باء – النُهج التي اتبعتها لجنة الاستعراض الدوري الشامل

٣- اتبعت لجنة الاستعراض الدوري الشامل نُهجاً مختلفة لجمع المعلومات. وكان أحد النُهج الرئيسية المستخدمة هو جمع المعلومات من المؤسسات الحكومية وإجراء مقابلات معها.

ثانياً – الخلفية وإطارا العمل

ألف – الخلفية

٤- كانت فانواتو قبل استقلالها تُعرف باسم الحكم المشترك الإنكليزي الفرنسي لجزر هبريد الجديدة. وقد وقّعت بريطانيا العظمى وفرنسا اتفاقَ حكم مشترك في عام ١٩٠٦ وبروتوكولاً في عام ١٩٢٢، يحددان إطاراً اتفاقياً لحكم جزر هبريد الجديدة. وقُسّمت هبريد الجديدة، التي تتألف من نحو ٨٣ جزيرة متفرقة، إلى ٤ مقاطعات آنذاك هي: المقاطعة الشمالية، والمقاطعة الوسطى رقم ١، والمقاطعة الوسطى رقم ٢، والمقاطعة الجنوبية، من أجل السماح للسلطتين بإدارة البلد كما ينبغي. وفي تلك الآونة، كانت هناك ثلاثة نُظم قانونية مختلفة سارية. الأول هو القانون المدني الفرنسي، حيث كان المجرمون من رعايا الحكم الفرنسي يحاكمون بموجب القوانين الفرنسية. أما النظام الثاني فهو القانون العام الذي كان يُطبق على الرعايا البريطانيين. والقانون الثالث هو القانون المشترك الذي كان يُطبق فقط في حالات المنازعات بين

السكان الأصليين. وعندما نالت جزر هبريد الجديدة استقلالها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ أُطلق على الدولة الجديدة اسم "فانواتو". وينصّ الدستور على ثلاث لغات رسمية للبلد هي الفرنسية والإنكليزية والبسلاما.

٥- وتنصّ الفقرة الفرعية ٩٥ (٢) من دستور جمهورية فانواتو على أنه "ما لم يقرّ البرلمان عكس ذلك، فإن القوانين البريطانية والفرنسية التي كانت نافذة أو مطبقة في فانواتو قبل يوم الاستقلال مباشرة تظل منطبقة في ذلك اليوم وبعده ما لم تتناف أو تتعارض بوضوح مع مركز فانواتو كدولة مستقلة، وشريطة أن تؤخذ الأعرافُ بالحسبان قدر الإمكان".

٦- وفانواتو ديمقراطيةٌ برلمانية يبلغ عدد سكانها نحو ٠٧٧ ٢٣٥ نسمة[١]. وينصّ الدستور على إجراء انتخابات برلمانية عن طريق الاقتراع العام كل ٤ سنوات. وينتخب البرلمان رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للحكومة. وتتولى هيئة انتخابية تتألف من أعضاء البرلمان ورئيس المجالس الحكومية للمقاطعات الست انتخابَ رئيس جمهورية فانواتو الذي يتمتع بسلطات فخرية إلى حد كبير، لفترة رئاسة تبلغ خمس سنوات. وقد عُقدت آخر انتخابات وطنية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتمخضت عن حكومة فخامة رئيس الوزراء، إدوارد نيباكي ناتابي، المشكّلة من ائتلاف يضمّ ثمانية أحزاب[٢]، والتي تتمتع باستقرار سياسي نسبي، حيث صمدت أمام أربع عمليات تصويت بسحب الثقة بعد ثلاثة أشهر فقط من إجراء الانتخابات العامة.

باء - إطارا العمل

١- الإطار التشريعي

٧- الدستور في فانواتو هو القانون الأعلى، وتحدد مادته الخامسة الإطار التشريعي المتعلق باحترام حقوق الإنسان.

(أ) الدستور

'١' المادة ٥(١)

٨- تسلّم جمهورية فانواتو، بأن لجميع الأشخاص، رهناً بأية قيود يفرضها القانون على غير المواطنين، الحق في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية الفردية التالية، بدون أي تمييز بسبب العنصر أو الأصل أو المعتقدات الدينية والتقليدية أو الآراء السياسية أو اللغة أو الجنس، على أن يكون ذلك رهناً بمراعاة حقوق وحريات الآخرين والصالح العام المشروع في مجالات الدفاع والسلامة والنظام العام والرفاه والصحة:

(أ) الحياة؛

(ب) الحرية؛

(ج) الأمن الشخصي؛

(د) حماية القانون؛

(هـ) التحرر من المعاملة غير الإنسانية والعمل القسري؛

(و) حرية الوجدان والعبادة؛

(ز) حرية التعبير؛

(ح) حرية التجمع؛

(ط) حرية التنقل؛

(ي) حماية حرمة المسكن وسائر الممتلكات، والحماية من التجريد من الممتلكات بشكل مجحف؛

(ك) المساواة في المعاملة أمام القانون أو الإجراءات الإدارية، على أنه لا يعدّ مخالفاً لهذه الفقرة الفرعية أيُّ قانون يتضمن نصوصا بشأن توفير استحقاقات خاصة، أو تقديم ما يلزم من رعاية وحماية ودعم للنساء والأطفال والشبان وأفراد الفئات المحرومة أو سكان المناطق الأقل تنمية.

'٢' المادة ٥(٢)

٩- تشمل حماية القانون ما يلي:

(أ) لكل متهم بارتكاب جريمة الحق في محاكمة عادلة، في غضون فترة زمنية معقولة، أمام محكمة مستقلة ومحايدة وفي الحصول على مساعدة محامٍ إذا كانت الجريمة خطرة؛

(ب) يعتبر كل متهم بريئاً إلى أن تثبت محكمة جرمه وفقاً للقانون؛

(ج) يُبلّغ كل شخص يُتهم بارتكاب جريمة بالتهمة الموجهة ضده فوراً وبلغة يفهمها؛

(د) إذا كان المتهمُ لا يفهم اللغة المستخدمة في الدعوى فله أن يحصل على مساعدة مترجم شفوي طوال فترة الدعوى؛

(هـ) لا تجوز محاكمة شخص غيابياً ودون رضاه، ما لم يتسبب حضوره في إعاقة عمل المحكمة؛

(و) لا تجوز إدانة شخص لفعل أو امتناعٍ عن فعل لم يكن يشكل جريمة معروفة في القانون المدون أو العرفي إبان ارتكابه؛

(ز) لا تجوز معاقبة شخص بعقوبة أشدّ من تلك التي كانت مفروضة إبان ارتكاب الجريمة؛

(ح) لا تجوز إعادة محاكمة شخص صدر بحقه عفو أو سبقت محاكمته وإدانته أو تبرئته، على نفس الجريمة أو أية جريمة أخرى كان يمكن إدانته بها أثناء محاكمته السابقة.

'٣' المادة ٦(١)

١٠- لأي شخص يعتبر أن أياً من الحقوق التي يضمنها له الدستور قد انتُهكت أو يجري انتهاكها أو يُحتمل انتهاكها، أن يقدّم دعوى إلى المحكمة العليا لإنفاذ هذا الحق، بغض النظر عن أي سبيل انتصاف قانوني آخر يمكن التماسه.

'٤' المادة ٦(٢)

١١- للمحكمة العليا أن تصدر ما تراه ملائماً من أوامر أو قرارات أو توجيهات، بما في ذلك لدفع تعويضات، حسبما ترى ملائماً لإنفاذ هذا الحق.

(ب) التشريعات

١٢- سنّ البرلمان التشريعات التالية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

قانون الإجراءات الجنائية [الفصل ١٣٦]

قانون العقوبات [الفصل ١٣٥]

قانون الشرطة [الفصل ١٠٥]

قانون العمل [الفصل ١٦٠]

قانون الصحة والسلامة في العمل [الفصل ١٩٥]

قانون المنازعات التجارية [الفصل ١٦٢]

قانون الاتحادات النقابية [الفصل ١٦١]

قانون الخدمة العامة [الفصل ١٢٩]

قانون جمعية الصليب الأحمر لفانواتو [الفصل ١٥١]

قانون الإصلاحيات رقم ١٠ لعام ٢٠٠٦

قانون الوكيل العام [الفصل ١٧٧]

١٣- وإضافة إلى ذلك، فقد صدّق برلمان جمهورية فانواتو على الاتفاقيات التالية:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٠

اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩

اتفاقية المساواة في الأجور لعام ١٩٥١

اتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام ١٩٥٧

اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨

اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩

اتفاقية وثائق هوية البحارة لعام ٢٠٠٣.

٢- الإطار المؤسسي

١٤- هناك العديد من المؤسسات التي أنشئت في البلد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، منها:

النظام القضائي

محكمة الاستئناف والمحكمة العليا والمحكمة الجزئية ومحاكم الجزيرة ومحاكم الأراضي العرفية

شرطة فانواتو

وزارة العمل وخدمات العمالة

لجنة الخدمة العامة

دائرة الإصلاحيات

مكتب أمين المظالم

مكتب الوكيل العام

مكتب المدّعي العام

وزارة شؤون المرأة

ثالثاً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف – الحرمان من الحياة بصورة تعسفية أو غير قانونية

١٥- في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ قُتل ثلاثة أشخاص وجُرح ٢٠ آخرين بعد اندلاع أحداث عنفٍ في مستوطنات بلاكساندز وأنابرو العشوائية في بورت فيلا، عاصمة فانواتو، بين جماعات متخاصمة من جزيرتي تانا وأمبريم. وقد ألقت الشرطة القبض على ١ ٤٤ شخصاً في سياق هذه الأحداث، وأُطلق لاحقاً سراح ٨٨ شخصاً منهم لعدم كفاية الأدلة، فيما وُجهت تهمٌ لستة وخمسين شخصاً وقُدّموا للمحاكمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد تصدت الحكومة لهذه الأفعال عن طريق إعلان حالة الطوارئ التي ظلت سارية حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٦- وقدّمت الحكومة، بواسطة مكتب إدارة الكوارث الوطنية، خدمات إغاثة لأفراد مجتمع أمبريم المحلي الذين خسروا مساكنهم وممتلكاتهم، وأنفقت مبلغاً يُقدّر بمليون فاتو لمساعدتهم أثناء تلك الأحداث [٣].

باء – أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

١٧- باشر جهاز الإصلاحيات عمله في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ليحل محلّ جهاز السجون الذي كانت تديره شرطة فانواتو.

١٨- وفي ١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨، نشر المحتجزون تقريراً مفصلاً جداً عن انتهاكات حقوق الإنسان على يد موظفي الإصلاحيات والشرطة. ويغطي التقرير قضايا تشمل عمليات التوقيف والاحتجاز غير المشروعة، والحق في الحياة، والأمن الشخصي، وعدم التعرض للمعاملة غير الإنسانية، والحرمان من حرية التعبير، وتردي الأوضاع المعيشية، وسوء الأحوال الصحية، والحرمان من الرعاية الطبية، واللجوء إلى الإكراه بصورة غير مشروعة، والحرمان من زيارات الأقارب، ومنع زيارات المحامين، وإيواء الأحداث في نفس المرافق مع السجناء البالغين. كما يتعرض التقرير لتردي حالة المبنى الذي يضمّ مرافق الإصلاحية في العاصمة، بورت فيلا، وهو ما تعرضت له تقارير سابقة أعدّتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٥) ووزارة الأشغال العامة (١٩٩٧) ومنظمة العفو الدولية (١٩٩٨).

١٩- وبعد نشر التقرير، عينت وزارة العدل والشؤون الاجتماعية لجنة تحقيق لإجراء تحقيقات بشأن الادعاءات المشار إليها في التقرير.

جيم – قضاء الأحداث

٢٠- من المسلّم به في فانواتو أن الطفل دون العاشرة من العمر غير قادر على ارتكاب جريمة وأن الطفل الذي يتراوح عمره بين ١٠ أعوام و١٤ عاماً هو أيضاً غير قادر على ارتكاب جريمة ما لم تثبت بالدليل قدرته على التمييز بين الصواب والخطأ وأنه قد ميّز بينهما فعلاً فيما يتعلق بالجريمة التي يُتهم بارتكابها.

٢١- ويعرّف نص قانون الإصلاحيات الشخص القاصر بأنه كل من يقل عمره عن ١٦ عاماً والشخص البالغ بأنه كل من يبلغ من العمر ١٦ عاماً فما فوق. وليس هناك مرفق لإيواء الأحداث في الوقت الحاضر. ولذا فإن القصّر، بعد اتهامهم وإدانتهم، يتقاسمون نفس مرافق الاحتجاز مع البالغين.

٢٢- بيد أن الحكومة تعمل، بموجب قانون الإصلاحيات، وبمساعدة وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية، على تنفيذ مشروع لبناء مركز احتجاز إصلاحي جديد في بورت فيلا. وسيُنفذ نفس المشروع لاحقاً في أقاليم أخرى. وسيسع المرفق الجديد نحو ٢٠٠ محتجز ويعالج المسائل المتعلقة بالأحداث.

دال – مذكرات التوقيف

٢٣- تصدر المحكمة عادة أوامر التوقيف. بيد أن ثمة حالات توقيف حدثت بدون أوامر في الماضي. وينصّ الدستور[٤] على وجوب إبلاغ المشتبه فيهم بالتهم الموجهة ضدهم.

٢٤- وهناك نظام فعال للإفراج بكفالة عن المحتجزين، بيد أن بعض الأشخاص الذين لم يُفرج عنهم بكفالة أمضوا فترات طويلة في الحجز السابق للمحاكمة بسبب القضايا المتراكمة المعلقة أمام المحاكم. وقد أُتيح للمحتجزين الاتصال الفوري بمحامٍ وبأفراد أسرهم. ويوفر مكتب الوكيل العام خدمات قانونية بتكلفة معقولة للمدّعى عليهم المحليين.

٢٥- ولمعالجة مسألة تراكم القضايا، أصدر كبير القضاة توجيهات بشأن الإجراءات الجديدة التي تنصّ على تخصيص شهر كامل للقضايا المدنية والشهر التالي للقضايا الجنائية لتخفيف حدة هذه المشكلة[٥].

هاء - حرية التعبير والصحافة

٢٦- تنتعش حرية الإعلام في فانواتو. وينصّ الدستور[٦] على حرية التعبير والصحافة ويحظى هذان الحقان عامةً بدعم من الحكومة.

٢٧- وتدير الحكومة محطات الإذاعة الوطنية ومحطة تلفزيونية محدودة الخدمة يقتصر بثها على العاصمة بورت فيلا ولوغانفيل، وهي مدينة أصغر في الجزء الشمالي من البلد. وقد بدأت محطة إذاعة تجارية خاصة البث على موجة التضمين الترددي (FM) في عام ٢٠٠٧، كما صدر أول عدد لصحيفة شهرية فرنسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٧].

واو - الانتخابات

٢٨- تتولى اللجنة الانتخابية إدارة الانتخابات بحكم الدستور[٨]. ويتيح نظام الاقتراع درجةً من التمثيل النسبي حسب المناطق الجغرافية. وتنقسم فانواتو إلى ١٧ دائرة انتخابية. ويُخصص ما بين مقعد وسبعة مقاعد لكل دائرة انتخابية منها، تبعاً لحجمها. ويبلغ مجموع أعضاء البرلمان ٥٢ عضواً. ولجميع المواطنين البالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر الحق في التوصيت.

٢٩- وتسير الانتخابات استناداً إلى حقين جوهريين هما: (أ) الحق في التصويت و(ب) الحق في انتخاب حكومة.

٣٠- بيد أن ثمة سيناريوهين شائعان في فانواتو على النحو التالي:

(أ) يكتشف الكثير من المقترعين في يوم الانتخابات أن أسماءهم غير مدرجة في القوائم الانتخابية، حتى عندما يكون موظفو التسجيل المساعدون قد أصدروا لهم بطاقات اقتراع بالفعل أثناء فترة التسجيل؛

(ب) يمثل الدوائر الانتخابية أعضاءُ برلمان من المناطق المأهولة بالسكان فقط في حين أن بعض المناطق لا تحظى بأي تمثيل طيلة مدة البرلمان.

٣١- ومن أجل التصدي للمسألتين المذكورتين أعلاه، فإن المكتب الانتخابي بصدد تعديل قانون تمثيل الشعب[٩] لكي يحدد بوضوح فترات مختلف الأنشطة، كفترة التسجيل وفترة جمع البيانات وتوليفها وفترة التمحيص الذي يقوم به الجمهور. فجميع هذه الأنشطة غير محددة بدقة في القانون الحالي.

زاي - الفساد والشفافية على الصعيد الحكومي

٣٢- يعيّن الرئيس أمينَ مظالم لمدة خمس سنوات بعد التشاور مع بقية القادة السياسيين. وقد أصدر مكتب أمين المظالم، منذ إنشائه، عدة تقارير تنتقد مؤسسات الحكومة وموظفيها. بيد أنه لم يحظ بالموارد الكافية أو السلطة المستقلة لمقاضاة المذنبين، ولا يمكن استخدام نتائج تحقيقاته كدليل في إجراءات المحكمة.

٣٣- والفساد في فانواتو ليس بالأمر الجديد في القطاع العام، ولكن الحكومة اتخذت الخطوات اللازمة والتدابير الضرورية للتصدي لهذه المشكلة. وهناك على ما يبدو مجموعتان رئيسيتان للفساد في فانواتو يمكن تصنيفهما في الفئتين التاليتين: (أ) الأسباب الاقتصادية (حيث قد يستخدم أحد موظفي الحكومة الأصول الحكومية المخصصة لأداء وظيفته من أجل تحقيق مكاسب شخصية) و(ب) الأسباب السياسية (حيث قد يستخدم قائد سياسي ما، حال تعيينه في إحدى الوزارات، نفوذه لتعيين أشخاص من حزبه في مناصب معينة). وقد أنشأت الحكومة بعض الآليات من أجل التصدي لقضايا الفساد هذه.

٣٤- وقد اعتمدت الحكومة قانوناً لمدونة السلوك القيادي (المدونة)[١٠] يحظر على القادة السياسيين استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية[١١] أو قبول قرض من أي شخص إذا كان ينطوي على أي ميزة أو منفعة أخرى، مالية أو سواها [١٢]، أو تقديم رشوة[١٣]. كما تحظر المدونة على أي قائد سياسي تقلد وظيفة عامة أو منصب عام يتقاضى لقاءه راتباً إذا كانت هذه الوظيفة أو هذا المنصب يتعارض بأي شكل من الأشكال مع قدرته على تأدية مهامه وواجباته الرئيسية أو يعيق هذه القدرة[١٤].

٣٥- وينصّ الباب الرابع من المدونة على أن يقدّم القادة كشف حساب سنوي يشمل تفاصيل عن أصولهم وخصومهم إلى كاتب البرلمان. وقد يترتب على الامتناع عن تقديم هذا الكشف السنوي دفع غرامة قدرها مليونا فاتو[١٥].

٣٦- ويحدد الباب الخامس من قانون مدونة السلوك القيادي[١٦] دور أمين المظالم في التحقيق ومقاضاة القادة الذين يثبت انتهاكهم أحكام هذه المدونة.

٣٧- أما أحكام المدونة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والمالية فهي مجرد تدابير تُضاف إلى التدابير الأخرى المنصوص عليها في قانون الإدارة المالية والاقتصادية العامة[١٧]. وتهدف التدابير المنصوص عليها في هذا القانون إلى ضمان فعالية إدارة الحكومة ومسؤوليتها على الصعيد الاقتصادي والضريبي والمالي؛ ووضع ترتيبات خاصة بالمساءلة في هذا السياق وضمان امتثال هذه الالتزامات ومطالبة الحكومة بإصدار بيانات عن السياسة الاقتصادية وتأكيد التزامها بالضوابط الضريبية التي ينصّ عليها القانون وإصدار بيانات عن سياسة الميزانية والتوقعات الاقتصادية والضريبية وتحديثها ومعلومات عن الإدارة المالية وتقارير سنوية شاملة.

٣٨- وعلاوة على ذلك ينصّ مشروع لتعديل قانون البرلمان (نفقات واستحقاقات الأعضاء)[١٨] على السماح لعضو البرلمان بأن يطلب ٢٥ في المائة فقط من استحقاقات عضو البرلمان. وأثناء الفصل التالي، يتعين على عضو البرلمان المعني أن يقدم تقريراً عن كيفية إنفاق الاستحقاق الذي استلمه في الفصل السابق قبل أن يستلم القسط التالي البالغ ٢٥ في المائة من استحقاقاته. وبموجب هذا التعديل، يُعدّ تقديم عضو البرلمان تقريراً مزيفاً أو وصلاً مزيفاً بالنفقات جريمةً يُعاقب عليها بغرامة قدرها مليون فاتو أو بالسجن لمدة عامين كحد أقصى. ويضمن هذا الإجراء الشفافية في استخدام الأموال العامة المخصصة لأعضاء البرلمان.

٣٩- وإذا تلقى أمين المظالم شكوى أو رأى أن أحد القادة السياسيين قد انتهك مدونة السلوك القيادي فإن عليه أن يحقق بهذا الشأن وأن يقدم تقريراً عن سلوك القائد المعني. وينبغي تقديم نسخ من هذا التقرير إلى المدّعي العام وإلى مفوض

الشرطة إذا كان أمين المظالم يرى أن التحقيق يكشف عن ارتكاب جريمة[١٩]. ويتعين على المدّعي العام لدى استلامه التقرير أن ينظر فيه ويحيله إلى مفوض الشرطة إذا رأى ضرورة لإجراء تحقيق إضافي[٢٠].

٤٠- وهناك شكاوى تتعلق بعدم وصول بعض تقارير أمين المظالم إلى المحاكم. بيد أن ذلك يمكن تفسيره بأحكام القانون وأنظمة المحكمة المتعلقة بالأدلة، والتي تشترط على المدّعي العام طلب إجراء تحقيقات إضافية بشأن تقارير أمين المظالم. وإذا لم تسفر التحقيقات عن أدلة كافية فلن يكون بوسع المدّعي العام تحريك دعوى ضد القائد المعني.

٤١- وليست هناك حتى الآن سوى قضية واحدة[٢١] نجح فيها المدّعي العام في مباشرة دعوى ضد قائد بناء على تقرير قدمه إليه أمين المظالم. وقد صدر بحق القائد المعني حكما بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ.

٤٢- وعلاوة على ذلك، فإن ثمة ورقة توجيهية قيد الدراسة بشأن تشكيل لجنة للنظر في إمكانية انضمام فانواتو إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحيث تتشاور هذه اللجنة مع المنظمات المحلية والدولية معاً وتستعرض الدعم المتاح لتنفيذ الاتفاقية وتقدم استنتاجاتها بهذا الصدد إلى الحكومة كي تتخذ قراراً بشأن الانضمام إلى الاتفاقية[٢٢].

حاء – المرأة

٤٣- صدّقت فانواتو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وقدمت تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٧.

٤٤- والعنف ضد المرأة، وبخاصة العنف المترلي، متفشٍ في فانواتو. وقد سنّت الحكومة قانون حماية الأسرة من أجل التصدي لهذه المسألة. ويهدف هذا القانون إلى الحفاظ على علاقات أسرية متناغمة وتعزيزها. ويحظى كلٌ من الرجل والمرأة بمعاملة متساوية بموجب هذا القانون. ويمكن أن يحصل ضحايا العنف المترلي على تدابير للحماية من العنف المترلي وتدابير لحماية الأسرة، كما ينصّ القانون على معاقبة مرتكبي العنف المترلي.

٤٥- وتشيع في فانواتو ممارسة "مهر العروس". بيد أن المجلس الوطني لزعماء مالفاتوماري قد حث على نبذ هذه الممارسة في عام ٢٠٠٦ مشجعاً على تبادل الهدايا بين عائلتي العروس والعريس.

٤٦- وهناك امرأة واحدة فقط بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٢ عضواً. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢، أجرت وزارة شؤون المرأة دورات تدريبية رائدة بشأن المرأة والقيادة في كلٍ من بورت فيلا ولوغانفيل. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ قامت الوزارة بمبادرة لتثقيف النساء بشأن التصويت في أكبر ثماني دوائر انتخابية لتعزيز مشاركة المرأة في الساحة السياسية.

٤٧- وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في قلة المرشحات من النساء. ففي انتخابات عام ٢٠٠٤ الطارئة لم يكن بين المرشحين البالغ عددهم ٢٢٣ مرشحاً إلا سبعة نساء[٢٣] وفي انتخابات عام ٢٠٠٨ العامة لم يكن بين مجموع المرشحين البالغ عددهم ٣٢٨ مرشحاً إلا ١٨ امرأة.

٤٨- وقد أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالاشتراك مع المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، حملة تحت عنوان "التمثيل المتساوي للمرأة في الحكومة: تصحيح الموازين" من أجل تحقيق تمثيل متكافئ للمرأة في حكومات منطقة آسيا

المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠٠٥. وكان من بين الشركاء الآخرين في هذه الحملة المنظمات غير الحكومية الإقليمية ومركز التطوير التشريعي ومركز إشراك نساء منطقة آسيا والمحيط الهادئ في السياسة. وتندرج هذه المبادرة في إطار حملة الدعوة العالمية التي تطالب الحكومات بالوفاء بالتزاماتها بتحقيق تمثيل للمرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الوزارات الحكومية والسلطات المحلية بحلول عام ٢٠٠٣ وبتحقيق تمثيل متكافئ للمرأة بحلول عام ٢٠٠٥[٢٤].

٤٩- وقد عُقدت حلقة عمل بشأن التدابير الخاصة للمرأة في بابوا غينيا الجديدة العام الماضي وخلصت إلى قرارات توصي بضمان بإعادة تعيين ممثلات في مجالس حكومات المقاطعات. وقد أخذت وزارة السلطات المحلية هذه التوصية على محمل الجد لضمان مشاركة متساوية لكل من الرجل والمرأة في عملية صنع القرار، كما أدرجت مخصصات في ميزانيات المقاطعات لعام ٢٠٠٩ لتمويل تعيين الممثلات. وستقوم وزارة شؤون المرأة بالتشاور مع التجمعات النسائية ذات الصلة ومن ثم إسداء المشورة للمجالس الحكومية للمقاطعات بشأن هوية هؤلاء الممثلات.

٥٠- وتمتلك النساء ما مجموعه ٥٨٤ عقد إيجار كما يشاركن في امتلاك ٦٥٦ عقد إيجار، بحيث يبلغ مجموع العقود التي تمتلكها النساء بالكامل أو يشاركن في امتلاكها ٢٤٠ ١ عقداً. وتنبغي الإشارة كذلك إلى حيازة النساء للأراضي في بعض الجزر، كجزيرة بنتكوست. وهناك ما مجموعه ٣٩٨ ٤عقداً بأسماء أفراد وشركات، وتمتلك النساء ٢٨,٢ في المائة من مجموع هذه العقود[٢٥].

طاء - ظروف العمل المقبولة

٥١- فانواتو عضو في منظمة العمل الدولية وقد صدّقت على سبع من اتفاقياتها[٢٦].

٥٢- وينصّ قانون النقابات العمالية[٢٧] على حق العمال في الانضمام إلى النقابات إذا رغبوا في ذلك. وهناك في الوقت الحاضر نقابتان مسجلتان نشطتان هما الاتحاد الوطني لعمال فانواتو (VNWU) ونقابة عمال فانواتو (VTU). وهناك أيضاً مجلس نقابات فانواتو (VCTU) الذي تنضوي تحته النقابتان المذكورتان.

٥٣- ويحدد قانون المنازعات التجارية[٢٨] بوضوح الإجراءات التي ينبغي اتباعها في تسوية المنازعات. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، قدّم العمال من خلال الاتحاد الوطني لعمال فانواتو عدة إشعارات بالإضراب عن العمل إلى مفوض شؤون العمل، وفقاً لمقتضيات الفقرة ٣(أ) من قانون المنازعات التجارية (المعدل)[٢٩]. وتمّت تسوية هذه الحالات بصورة سلمية عن طريق مفاوضات الصلح والتحكيم وفقاً لمتطلبات القانون[٣٠].

٥٤- وتوخياً لتعزيز الوضع الوظيفي للعمال في فانواتو، رفعت الحكومة مستوى الحد الأدنى للأجور بموجب قانون الحد الأدنى للأجور[٣١] إلى ٠٠٠ ٢٦ فاتو شهرياً (٢١٥,١٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) بعد أن كان يبلغ ٠٠٠ ٢٠ فاتو شهرياً (١٦٥,٤٩ دولاراً)، وذلك بموجب أمر أصبح نافذاً في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٥- كما أقر البرلمان تعديلاً على قانون العمل[٣٢] في عام ٢٠٠٨، وأحال رئيس جمهورية فانواتو هذا التعديل إلى محكمة فانواتو العليا لمراجعته دستورياً. وينصّ التعديل على زيادة أيام الإجازة السنوية وإجازة الأمومة براتب كامل، وبدفع مكافأة نهاية الخدمة بمعدل راتب شهرين لكل سنة خدمة.

٥٦- كما تنظر الحكومة في الاستعاضة عن قانونها الحالي بشأن الصحة والسلامة في العمل[٣٣] بقانون جديد هو قانون السلامة والصحة المهنيتين، الذي يتفق مع معايير منظمة العمل الدولية.

٥٧- وتسعى وزارة العمل بهمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لوضع برامج ودورات تدريبية وتوظيف الشبان العاطلين عن العمل بغية التصدي لظاهرة بطالة الشباب في فانواتو.

٥٨- وقد وقّعت الحكومة مذكرة اتفاق مع حكومة نيوزيلندا بشأن العمالة الموسمية، وهو اتفاق أسهم جدياً في النهوض بالاقتصاد وخفض معدلات البطالة في فانواتو.

٥٩- وفي قطاع الخدمة العامة، أجريت بعض التغييرات التشريعية لتحسين ظروف عمل الموظفين العامين. ففي عام ٢٠٠٦، عُدّل قانون محكمة الأجور الحكومية وزادت أجور هؤلاء الموظفين. وفي عام ٢٠٠٨، عدّلت لجنة الخدمة العامة دليل موظفي الخدمة العامة لضمان توافق الفصول المتعلقة بأجور الموظفين العامين ومستحقاتهم مع التغييرات التي أجرتها محكمة الأجور الحكومية.

ياء - الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٠- صدّقت حكومة فانواتو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصبحت تلك الاتفاقية جزءاً من تشريعاتها الوطنية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويُشار إليها الآن باسم قانون اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المصدّق عليها) رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٨.

٦١- وفي الوقت الحاضر، تضطلع إحدى حكومات المقاطعات الست[٣٤] بمبادرات جديدة لصياغة سياسات جديدة وتخصيص الدعم المالي الملائم لمعالجة المسائل المرتبطة بالإعاقة.

٦٢- وفي إطار التصدي لمسألة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مختلف الأماكن، وضعت الحكومة مشروعاً لقانون البناء من أجل إتاحة وصول ملائم لذوي الإعاقة إلى مختلف الأماكن[٣٥].

٦٣- كما أضاف معهد فانواتو لتعليم المدرسين مادة خاصة في المنهج لتدريب المدرسين على تدريس الأطفال ذوي الإعاقة ومساعدتهم[٣٦]. وقد عيّنت وزارة التعليم موظفاً تربوياً خاصاً لدراسة هذه المسألة ضمن قطاع التعليم[٣٧].

٦٤- وتجري وزارة العدل والخدمات المجتمعية حالياً عملية إعادة هيكلة لتعيين موظف معني بالإعاقة لأول مرة ضمن وزارة شؤون المرأة.

كاف - الوصول إلى التعليم

٦٥- كان الوصول إلى التعليم في بعض جزر فانتاو محدوداً من حيث مساحة الفصول الدراسية والقيود المالية وبُعد المسافة والخدمات المتاحة والتأهيل والتزام المدرّسين.

٦٦- وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت وزارة التعليم أول منظمة حكومية تقود نهجاً قطاعياً وتشترك فيه ما أسفر عن وضع استراتيجية لقطاع التعليم في فانواتو للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦

٦٧- وتستند هذه الاستراتيجية إلى نقاط قوة الخطط السابقة، كبرنامج الإجراءات ذات الأولوية، والأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج التعليم للجميع للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥ وخطة التعليم الرئيسية وقانون التعليم رقم ٢١ لعام ٢٠٠١. كما ترمي الاستراتيجية للتحرك نحو مستقبل جديد يحظى فيه شعب فانواتو بسيطرة أكبر على تطوير التعليم في بلده.

٦٨- وتحدد هذه الاستراتيجية سبعة أهداف تتعلق بتطوير وتوسيع قطاع التعليم خلال السنوات العشر القادمة، ويتمثل مجالان من المجالات ذات الأولوية في تحسين الوصول إلى التعليم ومباشرة العمل على توفير التعليم المجاني والإلزامي في البلد.

٦٩- وهناك في فانواتو حالياً ما مجموعه ٤٣٥ مدرسة ابتدائية و٨١ مدرسة ثانوية. وتخصص حكومة فانواتو موارد هامة سنوياً لقطاع التعليم في شكل منح مدرسية وتوفير المعلمين للمدارس التي تملكها الحكومة وسلطات التعليم التي تدعمها الكنيسة والبالغ عددها ٣٨٧ مدرسة ابتدائية و٦١ مدرسة ثانوية. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ازدادت حصة التعليم في الميزانية الوطنية تدريجياً من ٢١,٣ في المائة من الميزانية في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ و٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتعكس زيادة التمويل المخصص للتعليم الأولوية الفائقة التي توليها حكومة فانواتو للتعليم.

٧٠- ووفقاً لبحث أجراه قسم اللغات في جامعة جنوب المحيط الهادئ، إيمالوس كامبوس، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في فانواتو يبلغ ٣٣ في المائة فيما يبلغ معدل الإلمام بقواعد الحساب[٣٨] فيها ٣٨,٢ في المائة.

٧١- وفي عام ٢٠٠٧، بلغ معدل الاستمرار في الدراسة حتى الصف السادس ٥٩ في المائة. وبعد الامتحانات الوطنية للسنة السادسة ينخفض معدل الاستمرار في الدراسة، حيث لا يلتحق بالسنة الدراسية السابعة سوى ٤٦,٢ في المائة من الطلبة. ولا يرجع تسرب الطلاب من الدراسة إلى كثرة الرسوب في امتحانات السنة السادسة فحسب، وإنما يُعزى كذلك إلى أسباب اقتصادية واجتماعية ومالية. فالآباء مثلاً هم الذين يقررون أي الأطفال يلتحقون بالمدرسة وأيهم لا يلتحقون بها.

٧٢- وقد وضعت وزارة التعليم سياسة تكافؤ فرص الجنسين في التعليم للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتركز هذه السياسة على ضمان استفادة الجنسين على قدم المساواة من مشاركتهم في التعليم بهدف توفير فرص متكافئة للأولاد والبنات في هذا المجال.

٧٣- وفي عام ٢٠٠٧، أبلغت وزارة التعليم عن التحاق ٤٧ في المائة من الفتيات بالتعليم الابتدائي وبالتحاق ٥٠ في المائة منهن بالتعليم الثانوي. وفي عام ٢٠٠٨، أبلغت وحدة المنح الدراسية التابعة لوزارة التعليم عن تخصيص ٣٨ في المائة من المنح الدراسية الجديدة للطالبات اليافعات.

٧٤- وقد دأب مكتب فانواتو لإنقاذ الطفولة على تعزيز حقوق الأطفال في فانواتو عاماً بعد عام. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، يجري مكتب اليونيسيف في منطقة المحيط الهادئ دراسة أساسية عن حماية الطفل في فانواتو بهدف استعراض الوضع الحالي للأطفال على صعيد البيئة الوقائية. وتضم اللجنة التوجيهية المعنية بهذه الدراسة ممثلين لوزارة التعليم وغيرها من المنظمات الحكومية، كوزارة الصحة ووزارة الشباب.

٧٥- وتقوم وزارة العدل والخدمات المجتمعية حالياً بمبادرة لتعيين موظف معني بالطفولة في وزارة شؤون المرأة.

لام – الوصول إلى الأراضي والماء والكهرباء

٧٦- تتخذ وزارة الأراضي والموارد الطبيعية خطوات نشطة، عن طريق سياسات التنمية الحالية، كي تنفذ بالتزامن الاتفاقيات الأربع التي صدّقت عليها حكومة فانواتو، وهي: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٧- وتلبي سياسات إدارة الأراضي التوقعات التي أعرب عنها مؤتمر القمة الوطني المعني بالأراضي في عام ٢٠٠٦، والذي تمخض عن ٢٠ قراراً. وتغطي القرارات قضايا منها: الحيازة العرفية للأراضي، واتفاقات الإيجار، وتخطيط الأراضي، والتنمية المستدامة، والإنفاذ، والتوعية، والعدل وصلاحيات الوزير، وسندات الملكية، والوكلاء (الوسطاء) ووصول العامة إلى الأراضي. وقد أقرّ مجلس الوزير هذه القرارات في عام ٢٠٠٧ ومن ثم أنشئت لجنة لتنسيق وتوجيه تنفيذها.

٧٨- وفي إطار عملية الاستعراض، أُنجز في أواخر عام ٢٠٠٨ مشروع للإصلاح الزراعي في الأمد القريب، مدته ١٢ شهراً، وركز على قضايا تشمل مراجعة عقود تأجير الأراضي، وتوعية الجمهور، وإعادة النظر في قوانين تشمل قانون تأجير الأراضي وقانون حيازة الأراضي وقانون سندات الملكية وقانون تقييم الأراضي وقانون مسح الأراضي وقانون محكمة الأراضي، وكذلك إعادة النظر في النُظم الإدارية لتأجير الأراضي وإعادة تقسيم مدينة لوغانفيل. وستقدم الحكومتان الأسترالية والنيوزيلندية مساهمات مالية كبيرة في مشروع الإصلاح الزراعي هذا خلال الفترة التي تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات قادمة. وسيكون التركيز في الأمد الطويل على توعية أصحاب الأراضي المملوكة بموجب القانون العرفي، والإدارة القائمة على المشاركة، وتقديم خدمات فعالة وتمكينية. وسيركز هذا البرنامج بشكل أكبر على بناء قدرات الجماعات التي تملك الأراضي بموجب القانون العرفي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استعمال الأراضي لمنفعة جميع الأطراف في الأمد البعيد.

٧٩- وتستند ولاية وزارة الجيولوجيا والمناجم وإمدادات المياه في المناطق الريفية إلى قانون الموارد المائية لعام ٢٠٠٢. وينظم هذا القانون عملية حفظ الموارد المائية واستعمالها في فانواتو. وهناك تعامل حالياً بين الوزارة وشركة إمدادات الماء والكهرباء Unelco Vanuatu[٣٩] بموجب اتفاق امتياز يغطي مجالات محددة كالوصول والحصرية، والإبلاغ، ونوعية الخدمة، وتأشير التعريفات، وإعادة ضبط التعريفات، والتمويل الخاص والغرامات[٤٠].

٨٠- ووُقّعت كذلك مذكرة تفاهم بين وزارة الجيولوجيا والمناجم وإمدادات المياه في المناطق الريفية وبين إدارة الزلازل في الصين للتعاون في مجال تحديث الشبكة الاهتزازية في فانواتو. وأُعدت مذكرة تفاهم أخرى بين معهد البحوث والتنمية ووزارة الجيولوجيا والمناجم وإمدادات المياه في المناطق الريفية لإقامة شراكة في ميدان البحوث الجيولوجية في فانواتو. وقد صيغ آخر اتفاق بين الوزارة وجامعة ماسي بشأن إقامة شبكة لرصد النشاط البركاني – الزلزالي، بيد أنه لم يتلق التمويل اللازم بعد[٤١].

٨١- وهناك اتفاقات امتياز حالياً بين فانواتو وشركة Unelco Vanuatu المحدودة تشمل مناطق بورت فيلا ولوغانفيل ولاكاتورو وإيزانغيل ولياكيل. وقد أنشأت حكومة فانواتو مؤخراً سلطة مرافق عامة لإدارة وتنسيق إمدادات الماء

والكهرباء في بورت فيلا ضمن المناطق التي يشملها اتفاق الامتياز. أما المشروع المتعلق بالمياه الدولية الذي مولّه مرفق البيئة العالمية عن طريق برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، فقد تكفلت بتنفيذه وحدة البيئة وأنجزته في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وهو مشروع يهدف إلى إنشاء مواقع في مجتمعات محلية مختارة لمعالجة أسباب تردي السواحل عن طريق تحسين إدارة السواحل والمياه والاستعمال المستدام لموارد الأحياء البحرية وتوفير برامج رصد للسكان المحليين من أجل تقييم مدى تردي مناطق حماية المياه العذبة والنُظم الإيكولوجية الساحلية والموارد البيولوجية المتضائلة[٤٢].

٨٢- وقد صيغت سياسة للطاقة أقرّها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧ وتشمل الأهداف التالية[٤٣]:

(أ) التخطيط الفعال والمنصف للطاقة؛

(ب) توفير خدمات طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة، وبخاصة توريد الكهرباء لسكان المرين؛

(ج) زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في فانواتو؛

(د) الكفاءة في استخدام الطاقة وتوريدها.

٨٣- وتشتمل الخطة الرئيسية لتوريد الكهرباء إلى المناطق الريفية[٤٤] على خمسة أهداف عليا هي:

(أ) تحسين نوعية الحياة؛

(ب) تطبيق اللامركزية في كلٍ من الخدمات والإدارة في المناطق الريفية؛

(ج) تعزيز حس المسؤولية لدى المجتمعات المحلية؛

(د) استحداث ممارسات إدارية ملائمة؛

(هـ) توريد الكهرباء للمناطق الريفية لتحسين التنمية الريفية.

ميم – الوصول إلى الخدمات الصحية

٨٤- يبلغ عدد سكان فانواتو ١٨٦ ٦٧٨ نسمة، حسب التعداد السكاني لعام ١٩٩٩. ويبلغ عدد الذكور ٩٥ ٦٨٢ نسمة من هذا المجموع، فيما يبلغ عدد الإناث ٩٠ ٩٩٦ نسمة. ولا يزال حوالي ٧٨,٥ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. وهناك مستشفيان للرعاية الطبية من المرتبة الثالثة وثلاثة مستشفيات تابعة للمقاطعات ونحو ١٠٠ مركز صحي و٢٥ مستوصفاً. وتعمل في المستوصفات ممرضة واحدة مسجلة وممرضة أخرى مساعدة، أما المراكز الصحية فتعمل فيها ممرضة متمرسة وقابلة وممرضة مسجلة وممرضة مساعدة. وفي بعض الحالات، تعمل في المستوصفات النائية قابلة وممرضة مساعدة بدلاً من ممرضة مسجلة وأخرى مساعدة.

٨٥- وتُظهر الأرقام الكلية أن المستشفيات تستأثر بنحو ٦٠ في المائة من الأيدي العاملة في القطاع الصحي تليها المراكز الصحية المجتمعية بنسبة ٣٠ في المائة ثم الوظائف الإدارية على المستوى المركزي بنسبة ١٠ في المائة.

٨٦- ويقدّر الإنفاق السنوي على قطاع الصحة (العام والخاص) بمبلغ ٦ ٢٧٠ فاتو (٦٦ دولاراً) للشخص، وهو ما يعادل ٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٨٧- وتتراوح نسبة استخدام وسائل منع الحمل على الصعيد الوطني بين ٢٠ و٣٠ في المائة. وتعكس النسبة المتبقية الاحتياجات القائمة في مجال تنظيم الأسرة.

٨٨- وهناك استراتيجيات وسياسات وُضعت للتصدي للمسائل الصحية التالية:

الملاريا

الصحة العقلية

السل

الصحة الإنجابية

فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/التهابات المسالك التناسلية

الأمراض غير السارية

رابعاً - الإنجازات والتحديات والمعوقات

ألف - الإنجازات

٨٩- وافق برلمان فاتواتو على قانون حماية الأسرة وصدّق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٩٠- وكانت شركة اتصالات فانواتو المحدودة تحتكر قطاع الاتصالات سابقاً إلى أن فتحت الحكومة سوق الهواتف النقالة في عام ٢٠٠٧. وقد بدأت شركة اتصالات جديدة، هي Digicel Vanuatu، عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأدّت المنافسة بين الشركتين إلى انخفاض أسعار الهواتف النقالة ورسوم الخدمة الهاتفية. وبذلك أصبح بوسع الأشخاص ذوي الأجور المتدنية شراء هاتف نقال والاتصال بواسطته في معظم المناطق النائية.

٩١- أما على صعيد الإعلام، فقد أُطلقت في عام ٢٠٠٧ محطة إذاعية تجارية، هي FM 107، كما صدر العدد الأول لصحيفة أسبوعية بالفرنسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهكذا أصبح بوسع المجتمعات المحلية الناطقة بالفرنسية في العاصمة الحصول على المعلومات باللغة الفرنسية.

٩٢- وطلبت الحكومة من مصرف فرنسي، هو المصرف الإقليمي للخصوم والودائع (BRED)، أن يفتح فرعاً له في فانواتو. وقد باشر المصرف أنشطته في العاصمة في عام ٢٠٠٨. وبذلك أصبح القطاع المصرفي يتّسم بمنافسة شديدة وأصبح لدى القاعدة الشعبية خيارات واسعة على صعيد المصارف [٤٥].

٩٣- وفي عام ٢٠٠٦ وقّعت فانواتو اتفاقاً مع حكومة نيوزيلندا بشأن العمالة الموسمية المعترف بها، ويجري تنفيذ هذا الاتفاق الذي يتيح لأكثر من ألف عامل من فانواتو فرصة الحصول على عمل موسمي في نيوزيلندا.

٩٤- وتعلن ديباجة دستور جمهورية فانواتو "إنشاء جمهورية فانواتو المتحدة والحرة والقائمة على القيم الميلانيزية العريقة والإيمان بالرب وبالمبادئ المسيحية". وشعار حكومة فانواتو هو "Long God Yumi Stanap" أي " على الله

نتوكل ". وفانواتو بلد مسيحي يبذل شعبه أقصى جهده للحفاظ على القيم المسيحية. وفي عام ٢٠٠٧ أطلقت منظمة "مؤشر الكوكب السعيد" على فانواتو لقب "أسعد بلد على وجه الأرض".

٩٥- وحظيت فانواتو باختيارها من قبل الحكومة الأمريكية للحصول على منحة من حساب تحدي الألفية. وتسعى الحكومة بواسطة هذه المنحة إلى تحسين الهياكل الأساسية الذي من شأنه تيسير تقديم خدمات كالصحة والتعليم إلى مختلف المقاطعات.

٩٦- وعندما يُنجز طريق إيفاتي الدائري، الذي يجري العمل على تشييده حالياً بواسطة منحة حساب تحدي الألفية، فإن القرى المحيطة بجزيرة إيفاتي ستحصل على وسيلة أسهل وأسرع للوصول إلى المدينة والحصول على خدماتٍ كالمدارس والصحة والسوق وغيرها من الخدمات الأساسية.

٩٧- وقد تميز الوضع عامةً باحترام القانون والنظام خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

باء - التحديات

٩٨- ثمة أوجه تصادم بين حقوق الإنسان والعادات والتقاليد وبين حقوق الإنسان والقيم المسيحية.

٩٩- ويشكل عدم الاستقرار السياسي أيضاً تحدياً لفانواتو لما يسببه من تغيرات في السياسات وما يترتب عليه من انعكاسات مالية.

١٠٠- ويمثل تعزيز إدارة النظام الصحي على جميع المستويات أولوية لوحدة الإعلام والبحث في القطاع الصحي التابعة للوزارة، وذلك بهدف إكساب المديرين على مختلف المستويات مرونة أكبر وجعلهم أكثر تجاوباً مع احتياجات المجتمعات المحلية.

١٠١- كما أن وضع أهداف واضحة على جميع المستويات ورصد الإنجازات بصورة متسقة ومستمرة يتطلبان تعزيز نظام الإعلام الصحي على جميع الأصعدة لضمان وجود نظام بيانات فعال ودقيق وعملي لأغراض التنبؤ والتخطيط.

١٠٢- وتتمثل التحديات التي تواجهها الحكومة إجمالاً فيما يلي:

(أ) خفض معدلات وفيات الأطفال؛

(ب) تحسين صحة الأمهات؛

(ج) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) مكافحة الملاريا وغيره من الأمراض.

جيم - المعوقات

١٠٣- بسبب القيود المالية، تواجه الحكومة صعوبات في توفير خدمات التعليم والصحة مجاناً.

١٠٤- كما أن النظام الاحتكاري لتوريد خدمات الكهرباء لا يتيح للمستهلكين خياراً في هذا المجال.

١٠٥- وفانواتو عرضة للكوارث الطبيعية، كالأعاصير والزلازل وارتفاع منسوب سطح البحر وأمواج المد البحري والفورات البركانية.

١٠٦- وتعاني فانواتو من محدودية الموارد البشرية و المالية.

١٠٧- كما تواجه فانواتو صعوبات في تحسين هياكلها الأساسية كونها أرخبيلاً.

خامساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

ألف- الأولويات الوطنية الرئيسية

١٠٨- تتمثل الأولويات الوطنية الرئيسية لحكومة فانواتو، على النحو الوارد في برنامج الإجراءات ذات الأولوية لحكومة فانواتو للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، في تحسين الحالة الصحية للشعب، وتحسين الوصول إلى الخدمات، وتحسين نوعية توفير الخدمات، وزيادة فعالية استخدام الموارد. وقد اتخذت وزارات الحكومة ودوائرها مبادرات لوضع سياسات في هذه المجالات من أجل تنفيذ الأولويات المذكورة.

١٠٩- وقد بادرت وزارة الصحة، سعياً لبلورة الرؤية المتمثلة في بناء مجتمع صحي ومتعلم وثري في فانواتو، إلى وضع سياسة واستراتيجية للصحة الإنجابية من أجل تنفيذ هذه الرؤية في إطار استراتيجيات متعددة القطاعات. وقد اعتُبرت هذه السياسة ضرورية لتفعيل التزام الوزارة بالنهوض بالصحة الإنجابية لجميع النساء والرجال والشباب. كما أنها ستؤدي إلى تأكيد توصية قُدّمت في إطار الخطة الرئيسية للخدمات الصحية في فانواتو للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وتدعو إلى "تشجيع الإنجاب على فترات متباعدة والحدّ من حالات حمل المراهقات". وتشمل السياسة المذكورة تعزيز تنظيم الأسرة بمساعدة الرجال والنساء وتحسين الصحة الإنجابية للمراهقات والصحة الجنسية للجميع؛ وتعزيز الرعاية الصحية الأولية من أجل التصدي لمشاكل الصحة الإنجابية والجنسية، وتعزيز التزام المجتمع إزاء هذه القضايا الاجتماعية[٤٦].

باء - المبادرات

١١٠- تضع الحكومة برامج للإجراءات ذات الأولوية من أجل المساعدة في تطوير المجالات ذات الأولوية المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان.

١١١- وتعمل الحكومة على تحديث الهياكل الأساسية لتحسين توفير الخدمات.

١١٢- وسيساعد تحسينُ الهياكل الأساسية الحكومةَ على تحسين توفير الخدمات في المناطق الجزرية النائية. وستسهل هذه الهياكل الأساسية الجديدة على الحكومة إنشاء المزيد من المدارس في الجزر، وتوفير المزيد من المنشآت الصحية، وبناء مكاتب بريد ومراكز شرطة جديدة في المناطق النائية. كما تعمل الحكومة على تطبيق اللامركزية في بعض مكاتبها.

١١٣- وإضافة لما سبق، تسعى الوزارات والدوائر الحكومية إلى زيادة عدد موظفيها الدائمين وفتح مكاتب لها في الجزر. وفي هذا الصدد، ستزيد دائرة الأراضي موظفيها الدائمين بنسبة ٥ في المائة[٤٧] خلال العام الجاري.

١١٤- وقد أشارت الحكومة في عام ٢٠٠٧ إلى أن ما نسبته ٣٧,٤ في المائة فقط من الطلاب قد سجلوا في المدارس الثانوية. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكلفة المعيشة في البلد وغلاء الرسوم المدرسية. وتعمل الحكومة على صياغة سياسة لتوفير التعليم مجاناً من أجل التصدي لهذه المسألة.

١١٥- ويعدّ قانون حماية الأسرة الذي أقرّه البرلمان في العام الماضي مثالاً على التزام البلد بالحفاظ على روح المادة ٥ من الدستور [٤٨] وفحوى الالتزامات الدولية على هذا الصعيد.

١١٦- كما وضعت وزارة الصحة سياسة للصحة الإنجابية وخطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات تغطي المجالات المواضيعية الثمانية المتمثلة في: فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وصحة المراهقين، والوفيات المرتبطة بأمراض النساء ومنها الوفيات المرتبطة بعمليات الإجهاض والعقم، والأمومة المأمونة، والعنف الجنسي، وسرطان عنق الرحم، وتنظيم الأسرة، وذلك بهدف توطيد الخدمات المقدمة في هذه المجالات.

١١٧- ولتلبية الاحتياجات الصحية المتغيرة على الدوام، وُقّعت في عام ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم مع مستشفى ويستميد في أستراليا غرضها الأساسي المساعدة في عمليات التدريب المتبادلة، كما وُقّعت مذكرة تفاهم منفصلة مع الحكومة الكوبية في عام ٢٠٠٨ لتدريب الطلاب من رعايا فانواتو في مجال الطب، ويتلقى ١٧ طالباً في الوقت الحاضر تدريباً طبياً في كوبا.

١١٨- وتخضع وزارة الصحة حالياً لعملية إصلاح تجريها فرقة عمل معينة تتمثل ولايتها في استعراض الهيكل الحالي للوزارة وتعزيزه، ووضع سياسة للقطاع الصحي تتفق مع سياسة النهج القطاعي للخدمات العامة، وتطوير حزمة تدريبية للمديرين، ودراسة جدوى إنشاء مجلس وطني للصحة بالإضافة إلى شرح دوره الرئيسي ومهامه، واستعراض الموارد البشرية للوزارة وفقاً لخطة تنمية الموارد البشرية، واستعراض أصول الوزارة، بما في ذلك خطط التدريب وخطط إحلال/صيانة المعدات.

جيم - الالتزامات

١١٩- قطعت فانواتو على نفسها عهداً بالتمسك بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وذلك عن طريق التصديق على أربع اتفاقيات لحقوق الإنسان هي:

اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

سادساً – توقعات فانواتو في مجال بناء القدرات وطلب المساعدة التقنية

١٢٠- ستظل فانواتو متمسكة بروح ومضمون الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها، وهي تلتمس من خلال هذا التقرير مساعدةً عملية وتوجيهاً من مجلس حقوق الإنسان ومن المجتمع الدولي لإعانتها على النهوض بالقدرات المحلية في ميدان القانون الدولي وحقوق الإنسان.

١٢١- ونظراً للوضع الراهن لمكتب أمين المظالم الذي يتعامل بشكل رئيسي مع الشكاوى المتعلقة بالقيادات، فإن فانواتو بحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان تتكفل بالتحكيم في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٢٢- وثمة حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لمساعدة فانواتو في تحديث نظامها الانتخابي بتطبيق نظام تسجيل هوية إلكتروني للحد من حالات التصويت المتعدد والحرمان من الحق في التصويت.

١٢٣- وثمة حاجة ماسة أيضاً إلى المساعدة المالية والتقنية لإنشاء نظام لقضاء الأحداث يُعنى بقضايا الأحداث.

سابعاً – متابعة الاستعراض

١٢٤- بعد عرض التقرير، سيُبلّغ مجلس الوزراء بالملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان لتمكين الحكومة من ترتيب أولويات قضايا حقوق الإنسان في إطار برامج الإجراءات ذات الأولوية.

١٢٥- وحالما تُرتَّب أولوية هذه القضايا سيجري تحديد الدوائر والمؤسسات التي ستتولى تنسيق هذه القضايا وإشعارها بذلك.

Notes

[1] National Statistics Office. 2009, Population Projection by Age and Sex 1999 to 2024.

[2] Vanuaaku Party, National United Party, Union of Moderate Party, National Community Association, People's Action Party, Melanesian Progressive Party, Labour Party and Nagriamel.

[3] Job Esau, Director, NDMO.

[4] Article 5 (2) (c) of the Constitution.

[5] Chief Justice Lunabek on 26 October 2008 commemorating the admission of Counsels into the Vanuatu Supreme Court.

[6] Article 5 (1) (g) of the Constitution.

[7] Daily Post Newspaper, Issue 2451, October 18 2008, Page 1. www.dailypost.vu

[8] Article 18 (1) of the Constitution.

[9] [Cap 146].

[10] Leadership Code Act [CAP 240].

[11] Section 20 – Leadership Code Act [CAP 240].

[12] Section 21 – Leadership Code Act [CAP 240].

[13] Section 23 – Leadership Code Act [CAP 240].

[14] Section 25 – Leadership Code Act [CAP 240].

[15] Subsection 40(2) – Leadership Code Act [CAP 240].

[16] [CAP 240].

[17] [CAP 244].

[18] [CAP 109].

[19] Subsection 34 (2) Leadership Code Act [CAP 240].

[20] Subsection 35 (1) Leadership Code Act [CAP 240].

[21] *Public Prosecutor v Sope Maautamate* [2002] VUSC 46; Criminal Case No 010 of 2002 (19 July 2002) available at http://www.paclii.org/vu/cases/VUSC/2002/46.html.

[22] Treaty and Convention Division, Department of Foreign Affairs 2008 Policy Paper.

[23] DWA women in Government Policy 2005-2012.

[24] Ibid.

[25] Julie Garoleo, Corporate Services Unit, Ministry of Land and Natural Resources.

[26] C29: Forced Labour Convention 1930, C87: Freedom of Association and Protection of the Right to Organize Convention 1940; C98: Right to Organize and Collective Bargaining Convention 1949; C100: Equal Remuneration Convention 1951; C105: Abolition of Force Labour Convention 1957; C111: Discrimination (Employment and Occupation) Convention 1958; C182: Worst Form of Child Labour Convention 1999; C185: Seafarer's Identity Documents Convention 2003.

[27] [CAP 161].

[28] [CAP 162].

[29] No.10 of 1995.

[30] Section 26 of the Trade Disputes Act [CAP 162].

[31] [CAP 182].

[32] [CAP 160].

[33] [CAP 195].

[34] Shefa Province (the remaining Provinces are Torba, Sanma, Malampa, Penama and Tafea).

[35] Physical Planning Unit, Ministry of Internal Affairs.

[36] Vanuatu Institute of Teacher Education.

[37] Department of Education, 2008.

[38] Study done by Dr. Robert Early and Helen Tamtam of the University of the South Pacific in November 2007.

[39] The sole provider of water and electricity services in Port Vila and electricity services in other parts of the Country.

[40] Ministry of Lands and Natural Resources Corporate Plan for 2009- 2011.

[41] Ibid.

[42] Ibid.

[43] Ministry of Lands and Natural Resources Corporate Plan for 2009-2011.

[44] Ibid.

[45] Other banks include: Westpac Banking Corporation; ANZ Bank; National Bank of Vanuatu.

[46] *Reproductive Health Policy 2008/Reproductive Health Strategy 2008-2010*, Ministry of Health, Government of the Republic of Vanuatu (2008).

[47] *New Policy Initiatives and Cost*, Department of Land- 2008.

[48] Article 5 – *Fundamental Rights* – Constitution of the Republic of Vanuatu.

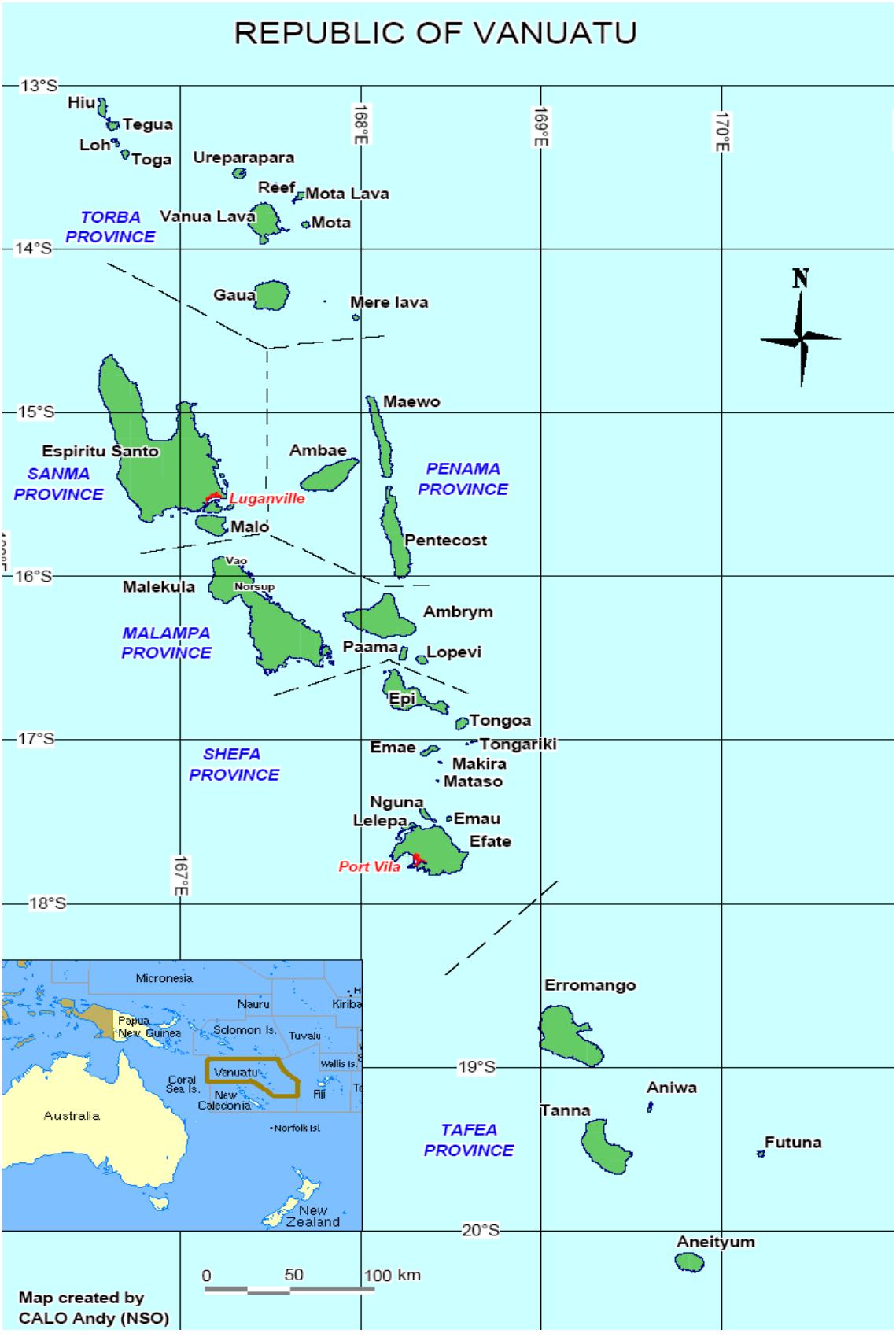
REPUBLIC OF VANUATU
13°S
14°S
15°S
16°S
17°S
18°S
19°S
20°S
168°E
169°E
170°E
167°E
N
Hiu
Tegua
Loh
Toga
Ureparapara
Réef
Mota Lava
Vanua Lava
Mota
TORBA PROVINCE
Gaua
Mere lava
Maewo
Espiritu Santo
SANMA PROVINCE
Ambae
PENAMA PROVINCE
Luganville
Malo
Pentecost
Vao
Malekula
Norsup
Ambrym
MALAMPA PROVINCE
Paama
Lopevi
Epi
Tongoa
Tongariki
Emae
SHEFA PROVINCE
Makira
Mataso
Nguna
Lelepa
Emau
Efate
Port Vila
Micronesia
Nauru
Kiribati
Papua New Guinea
Solomon Is.
Tuvalu
Wallis Is.
Vanuatu
Coral Sea Is.
New Caledonia
Fiji
Australia
Norfolk Isl.
New Zealand
Erromango
Aniwa
Tanna
TAFEA PROVINCE
Futuna
Aneityum
0
50
100 km
Map created by
CALO Andy (NSO)

- - - - -